



*Corresponding author:

Lect. Sanaa Hassan Mohi

Dr: Ali Ismail Zidan

Email: as49042@gmail.com

alialismailzidankhalaf1991@gmail.com

ail.com

Keywords:

Fatima, board, Senate.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 11 May 2022

Accepted 4 Jun 2022

Available online 1 July 2022

**Fatima Hikmat and her role in the Turkish
Senate 1966-1967**

A B S T R A C T

Fatima Hekmat lived her childhood and youth in an important stage in the history of the Turkish Republic, and that stage played a role in refining her subsequent political orientations. She entered agriculture, a profession that was not suitable for women at that time, but her defiance of reality and her service to her country made her enter that college. Fatima was affected by socialist ideas not Especially the improvement of agriculture and the development of the farmer, so she joined the Turkish Workers' Party in 1964 and was a qualitative addition to the party because she holds a doctorate and carries progressive socialist thought. She participated in the 1966 elections and won the only seat for the Workers' Party. Through her presence in the Senate, she worked to discuss many problems and issues country-specific problems, especially the problems affecting the people's livelihood represented in the agricultural sector.

© 2022 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/>

فاطمة حكمت ودورها في مجلس الشيوخ التركي 1966 – 1967

م.م سناء حسن محي

د: علي اسماعيل زيدان

الخلاصة:

عاشت فاطمة حكمت طفولتها وشبابها في مرحلة مهمة من تاريخ الجمهورية التركية، كان لتلك المرحلة دورها في صقل توجهاتها السياسية اللاحقة، دخلت كلية الزراعة وهي مهنة لم تكن مناسبة للمرأة في تلك المدة، لكن تحديها للواقع وخدمتها لوطنها جعلها تدخل تلك الكلية، تأثرت فاطمة بالأفكار الاشتراكية لا سيما تحسين الزراعة وتطوير الفلاح لذلك انتمت لحزب العمال التركي عام 1964 وكانت اضافة نوعية للحزب لكونها حاصلة على شهادة الدكتوراه وتحمل فكر اشتراكي تقدمي، شاركت في انتخابات عام 1966 وفازت بالمقعد الوحيد لحزب العمال، عملت من خلال تواجدها في مجلس الشيوخ على مناقشة العديد من المشاكل والقضايا الخاصة بالبلد لا سيما المشاكل التي تمس قوت الشعب المتمثل بالقطاع الزراعي.

الكلمات المفتاحية: فاطمة، مجلس، الشيوخ.

المقدمة:

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية خطوة مهمة في اكتمال اركان الديمقراطية، كان لشخصية فاطمة حكمت القوية دورها في المشاركة في العمل السياسي، إذ كانت تجربتها عام 1966 في الانتخابات ناجحة تمكنت من الحصول على مقعد في مجلس الشيوخ رغم صعوبة الفوز، عملت من خلال وجودها في المجلس خلال المدة 1966-1967 في مناقشة العديد من القضايا الخاصة بالشأن التركي، كان اهتمامها الرئيسي هي مشكلة الزراعة لكونها كانت تعمل في وزارة الزراعة، وعلى معرفة بنقاط الضعف والفساد فضلاً عن مناقشتها قضايا سياسية مهمة.

تألف البحث من مقدمة وسبعة محاور وخاتمة، أولاً نشأتها ودورها السياسي، ثانياً موقف فاطمة حكمت من قضية اثاره النعرات الطائفية 1966، ثالثاً موقفها من انتاج البندق 1966، رابعاً موقف فاطمة حكمت من زيادة رواتب الخدمة المدنية 1966، خامساً موقف فاطمة حكمت من مشكلة الزراعة 1967، سادساً موقف فاطمة حكمت من وكالة الاناضول TRT، سابعاً موقف فاطمة حكمت من مصادرة املاك السوريين 1967.

اولاً: نشأتها ودورها السياسي

ولدت فاطمة حكمت لعائلة اقلية مسلمة في يوانيا باليونان^(*) (Demir, 2007: none) عام 1918، يرجع والدها حسين حسن باي إلى نسل الحاكم العثماني الألباني علي باشا يوانينا^(**) (Demir, 2007: none) ، كان لخسارة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وقيام اليونان بالاستيلاء على الأراضي اليونانية التي كانت تحت السيطرة العثمانية، هاجرت العائلة إلى تركيا في إطار التبادل السكاني بين اليونان وتركيا المتفق عليه بموجب اتفاقية لوزان 1923^(***) (علو، 2018: 361-368)، استقرت العائلة في

^(*) ولد عام 1740 في ألبانيا، عمل في الدولة العثمانية، ونتيجة لقوته الشخصية وطموحه، تم تعيينه متصرف على متصرفية يوانينا 1774، واستمر في تولي المناصب العثمانية، لكن طموح علي باشا في تكوين دولة مستقلة جعلته متمرداً في نظر الدولة العثمانية، وتم تجريد حمله وقتله عام 1840 .

^(**) معاهدة لوزان هي اتفاق سلام تم توقيعه في مدينة لوزان السويسرية في 24 تموز عام 1923 بين الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا، من جانب وحكومة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا من جانب آخر، وقد تم توقيع المعاهدة في أعقاب حرب الاستقلال التركية ضد الحلفاء تم خلالها تسوية أوضاع الأناضول والقسم التركي الأوروبي من أراضي الدولة العثمانية، وذلك بعد إلغاء معاهدة سيفر التي وقعتها الدولة العثمانية في العاشر من اب 1920 تحت ضغوط الحلفاء، اشتملت معاهدة

بشيكتاش التي تقع على الشاطئ الأوربي لمضيق البسفور، إلا ان العائلة لم تستقر وسافرت إلى توكات. (Gazete, 2006: 190)

بدأت فاطمة الدراسة الابتدائية في استانبول 1924، ثم التحقت بمدرسة أرناؤوط كوي الأمريكية للبنات، ثم انتقلت إلى مدرسة استانبول الثانوية للبنات التي تخرجت منها عام 1933، كانت فاطمة حكمت متميزة عن زميلاتها في الدراسة وحصدت المراتب العليا في الثانوية، ويرجع تفوقها إلى الاهتمام الكبير الذي كان والدها يقدمه لها، دخلت فاطمة الجامعة في سن صغير 1934، إذ درست هندسة الزراعة بجامعة أنقرة، وتخرجت منها 1938، نتيجة لتفوقها في الكلية، تم إرسالها إلى إنكلترا لإكمال الدورات التخصصية في مجال أمراض النبات (Burhanettin, 2018: 248).

بدأت فاطمة العمل في وزارة الزراعة معهد ازمير لوقاية النبات، كان الفلاحين يحترمونها لأنها قدمت لهم حلولاً تزيد من انتاج المحاصيل، في عام 1941 تمت دعوتها من قبل معهد انقرة للحماية الزراعية لإعطاء محاضرات لديهم لخبرتها العلمية المتميزة، بنفس الوقت كانت لديها بحوث تشمل الجوانب الميدانية والمختبرية بهدف الجمع بين التعليم والإنتاج، انتقلت الى استانبول عام 1945 لتعمل اختصاصياً في امراض النبات في معهد الحماية الزراعية، في عام 1955 حصلت على الماجستير في اختصاص امراض النبات من بريطانيا، تم ارسالها عام 1956 الى كندا لإكمال الدكتوراه التي حصلت عليها من جامعة تورنتو 1958، بعد عودتها الى تركيا استمرت بعملها في وزارة الزراعة لغاية 1966، استطاعت من خلال دراساتها من تطوير أنواع كثيرة من الأدوية لمعالجة الآفات، وعملت على وضع خطط لتطوير قطاع الزراعة، لذلك كانت من القلائل الذي يحمل تلك الشهادة، وخدمة تركيا طيلة سنوات طويلة. (Ozcau, 2021: 246)

كانت فاطمة متأثرة بالفكر اليساري بسبب الكتب التي كانت تقرأها، ولانتشار ذلك الفكر في تركيا والعالم

لوزان على 143 مادة تم تقسيمها إلى عدة أقسام رئيسية، منها المضائق التركية، وكذلك تبادل السكان بين اليونان وتركيا، فضلاً عن الاتفاقيات المشتركة الموقعة بين الطرفين، ونصت بنود المعاهدة على استقلال تركيا وتحديد حدودها، كما نصت كذلك على حماية الأقليات المسيحية اليونانية الأرثوذكسية في تركيا، وكذلك حماية الأقليات المسلمة في اليونان.

(*) مدينة يونانية تقع في شمال غرب البلاد، استسلمت للجيش العثماني 1431م مع الحفاظ على ميزتها الاقتصادية، في عام 1789م أصبحت المدينة عاصمة نفوذ علي باشا، استمرت بعدها خاضعة للحكم العثماني حتى عام 1913 حيث ضمت المدينة بعدها الى اليونان

خلال تلك المدة، لذلك التقت فاطمة حكمت مثل غيرها من المثقفين والتقدميين بحزب العمال التركي^(*) (السويدي، 2013: 245-248)، وهو حزب جديد في الحياة السياسية، لذلك انضمت الى الحزب عام 1964، وعملت من خلال وجودها في الحزب على تقديم محاضرات ضرورية عن مشاكل الفلاحين، وتطوير الزراعة، دخلت انتخابات مجلس الشيوخ عام 1966، وبسبب مكانتها الكبيرة بين الناس استطاعت الفوز بمقعد في المجلس، كان ذلك المقعد الوحيد لحزب العمال (Suda, none: 36)، عملت في المجلس خلال المدة 1966 – 1975 وكان لها مواقف كبيرة في النقاشات التي تحصل، بعد انقلاب المذكرة 1971^(*) (Tamoo, 2022: none)، وحظر نشاط حزب العمال استقالت فاطمة حكمت من المجلس ورجعت إلى عملها كتدريسية في جامعة أنقرة، كذلك استمرت في دعم التوجه اليساري، لم تستطيع فاطمة من تأسيس حزب يساري في تركيا خلال المدة 1971-1991 بسبب حظر النظام السياسي لذلك التوجه (Suda, none: 36). كانت فاطمة حكمت طفرة نوعية في مجال الفكر السياسي التركي، وكانت ذات تطلعات يسارية، وعملت في المجلس بكل بقوة ووقفت إلى جانب عدد من الفئات لأجل استحصال حقوقهم، لكن الدولة لم تسمح للفكر اليساري بالعمل لذلك تعرضت للمضايقات، الأمر الذي جعلها لا تستطيع التعبير عن أفكارها بحرية.

ثانياً: موقف فاطمة حكمت من قضية إثارة النعرات الطائفية 1966

بدأت النعرات الطائفية تظهر بشكل محدود في تركيا خلال فترة حكم حزب العدالة، وكان أسباب ذلك الصراع سياسي وليس عقائدي، في جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ 21 حزيران 1966 أبدت النائبة فاطمة حكمت أول حديث لها في مجلس الشيوخ "أعضاء مجلس الشيوخ الموقرون، كما هو الحال في جميع أنحاء العالم، هناك مواطنون من مختلف الأديان والمذاهب في تركيا، في ذلك الصدد من الضروري أن نرى تماسك المواطنين مع بعضهم من مختلف الأديان والمذاهب نتيجة طبيعية للتطور التاريخي، إلا أن سلوكيات حزب العدالة، وخاصة رئيس الشؤون الدينية التي تميز المواطنين على أساس الطائفة، ذلك الموقف يجبر الناس على الانقسام إلى معسكرين" (Ismen, 1976: 13-14)، رد النائب من حزب العدالة إحسان

(*) تأسس الحزب عام 1961 من مجموعة من المثقفين كان على رأسهم محمد علي إيبار، دعا المؤسسون الى جمع الطبقة العاملة والمثقفين معاً، شارك الحزب في الانتخابات العامة ومجلس الشيوخ واستطاع الحصول على عدد من المقاعد في المجلسين، اغلق الحزب بعد انقلاب المذكرة 1971.

(**) نتيجة للفوضى والاضطرابات الداخلية، قام رئيس هيئة الأركان العامة التركية بمدوح تاجماك في 12 مارس بتسليم رئيس الوزراء مذكرة تصل لحد إنذار أخير من القوات المسلحة، وطالب فيها بتشكيل حكومة قوية ذات مصداقية في إطار المبادئ الديمقراطية تضع حداً للوضع الفوضوي الحالي وتطبق من خلال وجهات نظر أتاتورك والقوانين الإصلاحية المنصوص عليها في الدستور، لإنهاء الفوضى والصراع بين الأثقاء والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية وإذا لم تتم تلبية هذه المطالب فإن الجيش سوف يمارس واجبه الدستوري ويتولى السلطة، قدّم ديميريل استقالته بعد اجتماع استمر ثلاث ساعات مع حكومته.

صبري (Ehsan Sabri) (*) (Yildirim, 2019: 22)، على حديث النائبة "إن الحديث عن وجود انقسام طائفي في تركيا، أو أن هناك جماعات تابعة لحزب العدالة تعمل على اضطهاد الأخوة العلويين ذلك الكلام غير منطقي ولا يوجد دليل على ذلك، لماذا لا تذكرين الأفعال التي يقوم بها اليسار المتطرف من أعمال شنيعة في تركيا، هل لكونك نائبة عن حزب العمال تدافعين عن اليسار" (Hikmet, none: 24)، وكان رد النائبة فاطمة "إن تشجيع الحركات والتنظيمات الدينية السرية لأغراض سياسية، وتحويل الخلافات الدينية والطائفية إلى انقسامات معادية أصبحت كثيرة في تركيا، وأن السبب الرئيسي الذي يغذي ذلك الصراع هو القوى الإمبريالية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، سيدي الرئيس في المادة (12) من الدستور الجميع متساوون أمام القانون، بغض النظر عن اللغة أو العرق أو اللون أو الجنس أو الفكر السياسي، أو المعتقد الفلسفي أو الطائفية، لذلك من الضروري اتخاذ جمع التدابير الاقتصادية والاجتماعية وإجراء جميع الإصلاحات الجذرية لإنقاذ البلد من التخلف" (Cumhuriyet senatosu tutanak (Dergisi, 1966: 41). إن حديث النائبة عن الخلافات الطائفية في تركيا عام 1966 الكلام فيه نوع من المبالغة ومحاولة تحميل التيار اليميني المتمثل بحزب العدالة مسؤولية تلك الأحداث، على الرغم من أن الجميع يعلم أن المشكلة في تركيا هي صراع اليسار مع اليمين وليس صراع طوائف، حتى الطائفة الواحدة منقسمة ما بين اليمين واليسار، والدليل على ذلك النائبة نفسها لم تكن علوية، كذلك الأفعال التي يقوم بها التيار اليساري في تركيا شنيعة لدرجة كبيرة، إلا أنه لم نرى من النائبة استنكار لذلك الموقف، وذلك دليل على أن النائبة نفسها في ذلك الصراع.

ثالثاً: موقف فاطمة حكمت انتاج البندق 1966

كان للنائبة دور قوي فيما يخص إنتاج البندق وتحديد الأسعار، لاسيما أن البندق هو المصدر الرئيسي للدخل في منطقة البحر الأسود، إذ يعتمد نحو ثلاثة ملايين مواطن على الدخل الذي يأتي من البندق، وتشير التقديرات إلى أن إنتاج البندق في العام الحالي يصل إلى 200 ألف طن، إلا أن المزارعين يخشون من قيام الحكومة بتخفيض أسعار شراء المحصول بالرغم من ارتفاعه عالمياً، لذلك كان للنائبة موقف مهم من ذلك الأمر وتحدثت "أعزائي أعضاء مجلس الشيوخ، ان سعر الشراء الذي ستعلنه الحكومة لا يتعلق الأمر بحياة المزارعين فحسب، بل يكسب أيضاً أهمية للبلد من حيث تدفق النقد الأجنبي، لأن حاجة البلدان الحارة

(*) ولد في استانبول ١٩٠٨ ، تخرج من مدرسة استانبول الثانوية، ثم التحق بجامعة استانبول كلية الحقوق، تخرج منها عام ١٩٢٨ ، بعد إنقلاب ١٩٦٠ ، أصبح عضواً في مجلس الشيوخ، ثم وزيراً للخارجية ١٩٦٥-١٩٧١ ، ثم أصبح وزير الخارجية مرة أخرى ١٩٧٥-١٩٧٧ ، أصبح رئيس لمجلس الشيوخ ١٩٧٩-١٩٨٠ ، وأصبح رئيساً للجمهورية بالوكالة ١٩٨٠ ، توفي عام ١٩٩٣.

في العالم من البنود حوالي 70-75 ألف طن سنوياً. 75% من الطلب العالمي تغطيه تركيا، لذلك تهيمن تركيا على الأسواق العالمية، وتتشكل ظروف السوق والأسعار وفقاً لحالة الأسعار المحلية" (Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, 1966: 325-326). إن كلام النائبة غاية في الأهمية، إذ تؤكد أن بإمكان تركيا فرض الأسعار التي ترغب بها على الأسواق العالمية لأنها المصدر الوحيد للعالم، وأن رفع الأسعار العالمية يعود بالنفع على المزارع التركي الذي يعاني من الضيق، زيادة الدخل القومي التركي.

وأكدت النائبة إن 80% من مزارعي البنود هم من صغار المنتجين، ونظراً لضعف قوتهم المالية فهم يخضعون لهيمنة مقرضي الأموال، لذلك من مصلحة هؤلاء المرابين هو تخفيض الأسعار المحلية وبيعها بأسعار عالية من أجل الاستفادة من فارق السعر، إن القوى التي يتمتع بها المرابين وسيطرتهم على المزارعون يعود بالدرجة الأولى إلى جهات حكومية متعاونة معهم، بالمقابل تحصل تلك الجهات على أموال كبيرة منهم، لذلك تنعدم شروط المنافسة الحرة في الأسواق المحلية (Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, 1966: 326)، لذلك على الحكومة أن تضع يدها وتحدد الأسعار ويتم الشراء عن طريقها لمنع الأسعار من الانخفاض ومنع المزارعين من الوقوع في أيدي المرابين، ومن أجل توفير الحماية اللازمة لمزارعي البنود تقوم الحكومة بما يلي: (Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, 1966: 327)

1. الإعلان عن أسعار شراء البنود في أسرع وقت ممكن.
2. يجب رفع سعر زيت البنود أكثر من 550 قرش.
3. تشكيل وحدات للمتابعة في مراكز البيع لمنع البيع خارج نطاق الدولة.
4. تقوم الحكومة بتقديم الدعم المالي لاتحاد البنود.
5. يقوم اتحاد البنود بشراء البنود باستمرار وبدون انقطاع.

رابعاً: موقف فاطمة حكمت من زيادة رواتب الخدمة المدنية 1966

وضحت النائبة فاطمة حكمت من الحقائق المعروفة للجمهور أنه على الرغم من ان قانون الموظفين رقم (657) (*) (هو قانون صدر عام 1966 بخصوص تحسين رواتب الموظفين وصدر بعد دراسات طويلة في الحكومة الماضية، إلا أنه لم يطبق من قبل حكومة سليمان ديميريل، قوبلت بالدهشة والحزن من قبل الموظفين، لاسيما أن الموظفين كانوا ينتظرون دخول القانون حيز التنفيذ بسبب الظروف المعيشية الصعبة) (Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, 1966: 590)، كان القانون يهدف إلى زيادة رواتب الموظفين حسب الأجور المحددة عام 1959 بنسبة 15%، بينما تكاليف المعيشة ارتفعت 21% 1966، مما يجعل الزيادة غير نافعة، لذلك يجب زيادة الرواتب بنسبة 36% كي يتمكن الموظف من العيش بكرامة، الهدف من زيادة الرواتب لحماية موظفي الخدمة المدنية من ذوي الدخل المنخفض الذين ترهقهم الصعوبات

خامساً: موقف فاطمة حكمت من مشكلة الزراعة 1967

أكدت النائبة فاطمة حكمت إن معظم الشعب التركي يعيش على الزراعة، وإن 85% من التجارة الخارجية تأتي من المنتجات الزراعية، مع ذلك فإن الزراعة متخلفة للغاية بسبب الاستخدام الرشيد للفرص الموجودة (Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, 1967: 949) في خطة التنمية الخمسية الثانية 1963-1967 كان من المتوقع تلبية احتياجات المواد الخام للصناعة من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، إلا أن الزراعة بقيت بحالتها الحالية لا يمكن أن توفر فرصة للتصنيع السريع، إذ أن 24 مليون هكتار (98 دونم) من الأراضي الصالحة للزراعة، فقط 4 مليون هكتار مزروعة بأدوات حديثة، بينما 20 مليون هكتار المتبقية تستخدم أدوات وطرق بدائية في الزراعة، وفقاً لذلك فإن 83% من الأراضي التركية تستخدم الحيوانات والمحراث في العمل (Gazete, 1967: none) كيف يمكن لبلد أن يطور صناعته معتمداً على الإمكانيات البسيطة، والزراعة فيه تستخدم آلات قديمة تعود للقرن التاسع عشر، إن السبب الرئيسي في ذلك هو أن الحكومة لم تهتم بالزراعة وتجاهلتها وكانت تلك النتيجة.

ووضحت النائبة انه وفقاً لآخر الاحصائيات يوجد ما يقرب من 54.700 ألف جرار، و2 مليون مقلاع أرضي بدائي في تركيا، بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل مهمة مثل الري والتسميد والرش التي تزيد من خصوبة التربة، مازالت تركيا متخلفة في ذلك المجال، بينما تروي 35% من الأراضي المزروعة في جارتنا اليونان باستخدام المرشاة الحديثة، وهي دولة بسيطة، بينما في تركيا ذلك المعدل لا يتجاوز 5,7%، عند مشاهدة تلك النسبة نتوقع تركيا باقية على أساليب الدولة العثمانية ولم يحدث تطور في الوسائل الزراعية، والحكومة لا تهتم لذلك الأمر بقدر اهتمامها في بقائها في السلطة (Hikmet, none: 32)، وأضافت بالنسبة للأسمدة الصناعية مثل النيتروجين والفسفور والبوتاس، وهي العناصر الغذائية الرئيسية للنبات، لا تستخدم بشكل كافٍ في تركيا، بالإضافة إلى ذلك في الأماكن التي يتم فيها استخدام الأسمدة الصناعية يلاحظ أن الفائدة المتوقعة لا يمكن تحقيقها بالكامل، إذ يتم طرحها بشكل عشوائي، دون إعطاء أهمية لتحليل التربة، لذلك يبلغ إنتاج الدونم الواحد من القمح في تركيا 100 كم، بينما في هولندا 420 كم، وفي مصر 259 كم (Hikmet, none: 33)، وأكدت إن المشكلة الحقيقية للزراعة في تركيا ليست في الأرض وإنما في الحكومة والفلاح، إذ أن الحكومة لم تهتم بتوفير الآلات الحديثة في الزراعة والإنتاج، وعدم الاهتمام الكافي في مسألة دعم كليات ومعاهد الزراعة لاسيما الخبرات الأجنبية، كذلك عدم دعم دوائر الزراعة في المحافظات لاسيما فتح دوائر الإرشاد الزراعي وإقامة دورات لتعليم الفلاح التركي الوسائل الحديثة للزراعة، أما فيما يخص الفلاح التركي فإنه يعيش على بساطة الإنتاج ولم يحاول تطوير نفسه من أجل زيادة المحصول، ذلك الأمر يرجع إلى جهله

بالتطور الحاصل، مما يتطلب من الحكومة تشكيل لجان والذهاب إلى الفلاحين والتعريف بالتطور الحاصل (Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, 1967: 950).

وبينت فاطمة حكمت على الرغم من كل العقبات لا يوجد نقص في الموظفين ذوي الخبرة القيمة داخل الوزارة الذين تلقوا تعليماً ذاتياً أو مدربين تدريباً جيداً، لكننا نرى أن هؤلاء الموظفين المتمرسين يركنونهم في مكاتب استشارية بسبب بعض الحسابات السياسية، تم إنشاء نوع من أنواع الحكم المركزي داخل وزارة الزراعة، بالرغم من حاجة تركيا إلى فنيين ذوي خبرة في مجال الزراعة، لهذا السبب ليس من المستغرب أن يتم الاحتفاظ بهؤلاء الفنيين الذين استغرق تدريبهم سنوات من أجل تطوير الزراعة في تركيا، يتم وضعهم في أماكن غير مناسبة من قبل وزير الزراعة، لذلك من الواجب الأخلاقي والمهني محاسبة الوزير الذي يعمل على تأخير تطور زراعة تركيا (Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, 1967: 950). إن حديث النائبة فاطمة حكمت عن واقع الزراعة في تركيا وطرحها للمشاكل والبيانات، يرجع في الأساس إلى كونها تحمل شهادة الدكتوراه في الزراعة وعملت في وزارة الزراعة، لذلك هي على اطلاع كامل بمشاكل الزراعة وسبل تطويرها، لكن المشكلة الحقيقية أن الحكومة غير جادة في ذلك الأمر.

سادساً: موقف فاطمة حكمت من وكالة الأناضول TRT* وهيئة الوكالة الرسمية للجمهورية التركية.

عبرت النائبة عن شكواها من القناة لكون القناة كانت غير محايدة ولا تنقل أخبار حزب العمال بسبب توجهه اليسار، وقسمت الشكوى إلى قسمين، الأولى هو أن القناة لا تمنح مساحة كبيرة للأخبار المتعلقة بحزب العمال، ويتم إعطاء أخبار أخرى للمستمع بطريقة لا معنى لها، لأن الأحزاب السياسية قد أقرها الدستور في المادة 56 (الأحزاب السياسية عناصر لا غنى عنها في الحياة الديمقراطية سواء كانت الأحزاب السياسية بالسلطة، أو في المعارضة) (Gazete, 1961: 4645)، وفقاً للمادة الدستورية فإن قناة TRT ملزمة بمعاملة جميع الأطراف على قدم المساواة (Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, 1967: 1170)، الشكوى الثانية، في ذكرى وفاة أتاتورك وعشية رأس السنة الجديدة تم استلام بيان شفهي من رئيس حزب العمال محمد علي إيبير (*) (Unlu, 2001: none)، كما كان الحال مع قادة الأحزاب الأخرى، لذلك تم حذف بعض الجمل في كلتا العبارتين التي تم بثها بصوته، وتم بث ذلك الإغفال بطريقة لم يستطيع

(*) ولد عام 1908 في استانبول، تخرج من ثانوية علطة سراي 1928، درس في كلية الحقوق 1939 لكنه طرد من الدراسة، إلا أنه تم إعادته لدراسة، في عام 1962، أصبح رئيساً لحزب العمال، انتخب نائباً للحزب في المجلس الوطني الكبير 1965-1969، استقال من رئاسة الحزب عام 1969، ومن عضوية الحزب 1971، في عام 1975 أسس الحزب الاشتراكي وتسلمه عام 1980، توفي عام 1987.

الجمهور فهم أن مثل ذلك الإجراء قد تم، على سبيل المثال حذف (في يوم التمنيات هذا، أتمنى أن تكون تركيا مستقلة تماماً، وخالية من القواعد الأمريكية والجنود والخبراء الأمريكيين ومتطوعي السلام) (أتمنى للشعب الفيتنامي البطل حروباً مقدسة وانتصارات ضد الإمبريالية الأمريكية) (أتمنى أن تتحرر كل الأمم المضطهدة التي تنن تحت وطأة الإمبريالية ومن برائن الظالمين)، كانت تلك العبارات ضمن خطاب محمد علي ايبير، لكن تم حذفها مراعاة للصدافة مع أمريكا (Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, 1967: 1170)، إن المؤسسات المستقلة مثل TRT ووكالة الأناضول يجب أن تظل محايدة لإرساء الديمقراطية، كل ما نأمله ألا تتكرر تلك الأمثلة السيئة التي ذكرناها (Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, 1967: 1170). إن تصرف القناة لم يكن من ذاتها وإنما السياسة العامة للدولة كانت ضد التوجه اليساري وتمنع أي نشاط أو ترويج له، وكان توجه الدولة بدفع من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت متواجدة بكل قواها في تركيا من أجل حمايتها من المد الشيوعي.

سابعاً: موقف فاطمة حكمت من مصادرة أملاك السوريين 1967

بعد خسارة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وفقدانها لسلطتها في سورية كان للملاكين الأتراك وبعض المواطنين ممتلكات في سورية، قامت الحكومة السورية بمصادرتها لكونها تابعة لسورية، وإن تلك الأملاك أعطيت لهم لكونهم أتراك، ذلك الأمر لم يرق لتركيا، أصدرت قانون 1062 بتاريخ 1927/5/28 الخاص بمصادرة أملاك السوريين المتواجدين في تركيا، لكن بعد ضم تركيا لواء الإسكندرونة(*) (وهي مدينة تقع على البحر المتوسط وتعتبر ضمن أجزاء الجمهورية السورية لغاية 1939 عندما تم إجراء استفتاء مزيف لصالح تركيا وتم ضمها لها، لآكرم ميثم، 516، 2018-517) عام 1939، جعلها تصدر العديد من القرارات فيما يخص الأملاك السورية، إلا أن القوانين لم تطبق بشكل صحيح (3-1: 1967: Gazete)، تحدثت النائبة فاطمة حكمت في جلسة مجلس الشيوخ 1967/4/11، أن الحكومة صادرت ممتلكات الأشخاص من الجنسية السورية، وهناك بعض النواقص والتواطؤ والانتهاكات، وأنه يجب إصدار لائحة التصفية في أسرع وقت ممكن، لكن في الوقت الحالي يقوم بعض السوريين بزراعة أراضيهم بشكل مباشر، وذلك الأمر أصبح ممكناً من خلال اتفاقية الإيجار بين السوريين والمحافظ، لذلك يجري فساد واسع النطاق على الممتلكات الثابتة والمنقولة لمواطنين سوريين في منطقة الريحانية في هاتاي: (Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, 1967: 598-599)، فعليه وضحت فاطمة حكمت بعض النقاط التي تخص الموضوع.

1 – قام بعض السوريين بتهريب أموالهم الثابتة والمنقولة من الخزينة باتفاقيات الإيجار التواطئية التي وقعوا عليها، والإدارة المحلية لا تزال سلبية في ذلك الأمر.

2 – لم تصدر الخزينة حتى الآن بعض المركبات الزراعية الموثقة بالإعلانات على أنها مملوكة لمواطنين سوريين.

3 – لم تصدر الخزينة حصص المنتجات الزراعية التي قررتها اللجان لنقل الرعايا السوريين إلى سورية.

4 – إن ممتلكات بعض المواطنين السوريين غير المنقولة والمنقولة لا تزال غير مصادرة من قبل الخزينة، ووزارة المالية تتخذ قرارات تتعارض مع بعضها، فضلاً عن الفساد متسامح عمداً من قبل الحكومة المحلية.

يجب على الحكومة إصدار لائحة التصفية في أسرع وقت ممكن، ويجب تحويل الأموال المنقولة وغير المنقولة للمواطنين السوريين إلى الخزينة، ومحاسبة كل من يثبت تورطه في تأخير مصادرة الأملاك (Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, 1967: 599). عند ملاحظة حديث النائبة عن أملاك السوريين هناك أكثر من وجهة نظر لدحض أفكارها، أولاً من الممكن لتركيا مصادرة أملاك السوريين في تركيا قبل عام 1939، لكن بعد عام 1939 تم ضم لواء الإسكندرون ذات الأغلبية العربية العلوية إلى تركيا، لذلك ليس من المعقول معاملة اللواء مثل بقية الأجزاء التركية لأنه جزء من سورية تنازلت عنه فرنسا، ثانياً تدعي النائبة أنها تحمل فكر يساري، والمعرف للجميع أن الفكر اليساري اممي لا يؤمن بالقومية والحدود، لذلك حديثها يحمل صفة قومية، ثالثاً، في أحاديثها السابقة كانت تدافع عن العلويين وتصفهم بأنهم مضطهدين، لماذا لم تقف مع العلويين العرب، أم أن هناك اختلاف بين العلويين العرب والأتراك، رابعاً أن النائبة ليست من أصل تركي وإنما من أصل ألباني، لذلك الحديث من قبلها عن مصادرة أملاك السوريين وضمها إلى تركيا، أمر خارج المؤلف لأنها ليست مواطنة تركية.

الخاتمة

- تنتمي فاطمة حكمت الى عائلة معروفة كان جدها الاكبر والياً في اليونان زمن الدولة العثمانية.
- كان لنبوغها الفكري وابداعها في تخصصها جعلت الدولة ترسلها الى لندن وكندا لإكمال الدراسات العليا والاستفادة من خبرتها لتطوير قطاع الزراعة.
- كان لتميزها في دراستها جعلها تعمل على تقديم دراسات حديثة على حماية المنتوجات من الآفات وزيادة غلالها.

- رأت فاطمة حكمت ان المتفقين الاتراك بدأوا ينضمون حلقات خاصة بهم من اجل الالتحاق بحزب العمال لكونه يطالب بحماية وتطوير الاقتصاد الوطني.
- خلال المدة 1966-1967 كان لها دور متميز في مجلس الشيوخ، وطرحت العديد من القضايا التي تمس المواطن، كذلك دخلت في نقاشات مهمة حول بعض القضايا وكانت متميزة في وجهة نظرها.
- كان مناقشتها بخصوص املاك المواطنين السوريين غير منطقي وكانت تهدف الى سلب حقوقهم بالرغم من انها اشتراكية وتلك الافعال لا تمت للاشتراكية بصلة.

المصادر:

أولاً : الكتب التركية

1. Canan ozcau, fatma Hikmet ismen 1918-2006 Bilim insani sosyalist senator, siyasal ve Entelektuel Tarihi miden porterler, 2021.
2. Fatma Hikmet ismen, parlamento'da 9 yil tip senatoru olarak 1966-1975 Donemi Parlamento Calismalari, Ataturk Bulvari Kavaklidere, Ankara,1976.

ثانياً: الوثائق غير المنشورة

1. Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, Donem 1, Cilt: 38, Toplantı: 6, 6-2-1967.
2. Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, Donem: 1, Cilt: 36, Toplantı: 5, 21-6-1966.
3. Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, Donem: 1, Cilt: 37, Toplantı: 6, 19-12-1966.
4. Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, Donem: 1. Cilt: 36, Toplantı,5, 19-7-1966.
5. Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, Donem: 2, cilt: 39, Toplantı: 6, 11- 4 – 1967.
6. Cumhuriyet senatosu tutanak dergisi, Donemi 1, cilt: 33, toplantı: 6, 8-2-1967.

ثالثاً: الرسائل التركية

1. Abdulsmet Yildirim, Turk Siyasi Hayatinde ihsan Sabri Cagleyangil, Yaksek lisanstezi, Ankara universites, 2019.
2. Baris unlu, Bir siyasal Dusunur olarak mehmet Ali Aybar ve Donemi, yuksek lisans tezi, sosyal Bilimler Enstitusu Kamu yone timi ve siyaset Bllimi siyaset Bilimi Anabilimdali,Ankarauniversitesi,2001.

3. Iker Demir, Tepedelenli Ali Pasha And the west Ahistory of his Relations with France And gret Britain 1798-1820, Amasters Thesis, Department of History, Bilkent university Ankara, 2007.

رابعاً: البحوث العربية

1. احمد محمود علو، مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة، مجلة مداد الآداب، العدد 14، 2018.
2. حامد محمد طه السويدي، التيار اليساري في تركيا 1923-1980، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 10، العدد 13، 2013.
3. حامد محمد طه السويدي، التيار اليساري في تركيا 1980-2002، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 31، 2013.
4. ميثم علي نافع، الابعاد التاريخية لمشكلة لواء الاسكندرونة 1936-1939، مجلة الجامعة العراقية، المجلد 42، العدد 3، 2018.

خامساً: البحوث الاجنبية

1. Mehmet Burhanettin, Cumhuriyet senatosu Donemi kadin siyaset cilerin tuyk kamu Birokrasisindeki yeri ve onemi uzerine Bir Inceleme, toros universitesi iisbf sosyal Bilimlev Dergisi, cilt: 5, sayi: 8, 2018.
2. Nisreen Hirmiz Tamoo , Hazbar Hassan Shalokh, The Turkish Senate and its position on the memorandum coup in 1971, Multicultural Education,2022.
3. Zeynep suda, Bir Bilim kadini ve tipli senator fatma Hikmet ismen, madde diyalektik ve toplum, cilt 4, sayi: 1.

سادساً: المجلة الرسمية التركية

1. Resmi Gazete, sayi: 10859, 20- Temmuz-1961.
2. Resmi Gazete, sayi: 12743, 6-Kasim- 1967.

سابعاً: الصحف التركية

1. Cumhuriyet Gazete, Ankaya, 7-2-1967 .
2. Karahoyuk Suluca Gazete, 10_3_2006.

References:

First: Turkish books

1. Canan ozcau, fatma Hikmet ismen 1918-2006 Bilim insani sosyalist senator, siyasal ve Entelektuel Tarihi miden porterler, 2021.
2. Fatma Hikmet ismen, parlamento'da 9 yil tip senatoru olarak 1966-1975 Donemi Parlamento Calismalari, Ataturk Bulvari Kavaklidere, Ankara, 1976.

Second: Unpublished documents

1. Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, Donem 1, Cilt: 38, Toplantı: 6, 6-2-1967.
2. Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, Donem: 1, Cilt: 36, Toplantı: 5, 21-6-1966.
3. Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, Donem: 1, Cilt: 37, Toplantı: 6, 19-12-1966.
4. Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, Donem: 1. Cilt: 36, Toplantı, 5, 19-7-1966.
5. Cumhuriyet senatosu tutanak Dergisi, Donem: 2, cilt: 39, Toplantı: 6, 11-4 - 1967.
6. Cumhuriyet senatosu tutanak dergisi, Donemi 1, cilt: 33, toplantı: 6, 8-2-1967.

Third: Turkish messages

1. Abdulsmet Yildirim, Turk Siyasi Hayatinde ihsan Sabri Cagleyangil, Yaksek lisanstezi, Ankara universities, 2019.
2. Baris unlu, Bir siyasal Dusunur olarak mehmet Ali Aybar ve Donemi, yuksek lisans tezi, sosyal Bilimler Enstitusu Kamu yone timi ve siyaset Bllimi siyaset Bilimi Anabilimdali, Ankarauniversitesi, 2001.
3. Iker Demir, Tepedelenli Ali Pasha And the west Ahistory of his Relations with France And gret Britain 1798-1820, Amasters Thesis, Department of History, Bilkent university Ankara, 2007.

Fourth: Arab research

1. Ahmed Mahmoud Alo, The Lausanne Conference and its Consequences on Modern Turkey, Midad Al-Adab Magazine, No. 14, 2018.
2. Hamid Muhammad Taha Al-Suwadani, The Left Current in Turkey 1923-1980, Center for Regional Studies, Volume 10, Number 13, 2013.
3. Hamid Muhammad Taha Al-Suwadani, The Left Current in Turkey 1980-2002, Center for Regional Studies, No. 31, 2013.

Fifthly: foreign research

1. Mehmet Burhanettin, Cumhuriyet senatosu Donemi kadin siyaset cilerin tuyk kamu Burokrasisindeki yeri ve onemi uzerine Bir Inceleme, toros universitesi iisbf sosyal Bilimlev Dergisi, cilt: 5, sayi: 8, 2018.
2. Nisreen Hirmiz Tamoo, Hazbar Hassan Shalokh, The Turkish Senate and its position on the memorandum coup in 1971, Multicultural Education, 2022.
3. Zeynep suda, Bir Bilim kadini ve tipli senator fatma Hikmet ismen, madde diyalektik ve toplum, cilt 4, sayi: 1.

Sixth: The Turkish Official Journal

1. Resmi Gazete, sayi: 10859, 20- Temmuz-1961.
2. Resmi Gazete, sayi: 12743, 6-Kasim- 1967.

Seventh: Turkish newspapers

1. Cumhuriyet Gazete, Ankaya, 7-2-1967.
2. Karahoyuk Suluca Gazete, 10_3_2006.